

فاعلية مؤسسة مجالس الأمن القومي في إدارة أزمات السياسة الخارجية

د. أمنية سالم

مدرس العلوم السياسية

السياسة الخارجية: دراسة حالة مجلس الأمن القومي الأمريكي، ومجلس الأمن القومي الإسرائيلي، ومجلس الأمن القومي الإيراني.

وللإجابة عن هذا التساؤل، تتأسس منهجية هذه الدراسة على كل من المنهج المؤسسي، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن، ومنهج دراسة الحالة. وفي سبيل تحقيق هذا التكامل المنهجي، فإن الباحثة لجأت إلى أداتين بحثيتين هما: **أولا الأداة المكتبية الوثائقية:** وقد فرضتها طبيعة الموضوع، حيث إن دراسة مجالس الأمن القومي، ودورها في إدارة الأزمات، لاسيما أزمات السياسة الخارجية، تفرض التعرض لدراسة التاريخ والجيوستراتيجية، والسياسة، والاقتصاد، والاجتماع. **ثانيا المقابلات الشخصية** مع العديد من الخبراء والقيادات المتخصصين في قضايا ودراسات الأمن القومي.

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول وخاتمة، يناقش **القسم الأول** دور مجلس الأمن القومي الأمريكي في السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال عرض نشأة وتطور دور مجلس الأمن القومي الأمريكي في السياسة الخارجية الأمريكية بالتركيز على أزمة ملف الإرهاب في الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق بعملية اغتيال قاسم سليمانى، قائد فيلق القدس بالحرس الثورى الإيراني. ويعرض **القسم الثانى** دور مجلس الأمن القومي الإيراني في السياسة الخارجية الإيرانية، من خلال بحث نشأة وتطور دور مجلس الأمن القومي الإيراني في السياسة الخارجية الإيرانية، من خلال التركيز على إدارة الملف النووى الإيراني خلال الفترة بين عام ٢٠٠٠ و٢٠٢٠. أما **القسم الثالث والأخير**، فيناقش دور مجلس الأمن القومي الإسرائيلي في السياسة الخارجية الإسرائيلية بالتركيز على ملف صفقة القرن للقضية الفلسطينية ٢٠٢٠. وأخيرا، تلخص الخاتمة نتائج الدراسة.

أولا- دور مجلس الأمن القومي الأمريكي في إدارة أزمات السياسة الخارجية الأمريكية:

أ- ماهية وتشكيل مجلس الأمن القومي الأمريكى:

يعرف مجلس الأمن القومي الأمريكى (National Security Council) باختصارا بـ NSC، وهو مجلس تابع للرئاسة

تتعدد أزمات السياسة الخارجية، فمنها ما تتم إدارتها بشكل فعال، ومنها ما لم يتم إدارتها بنجاح مما يترتب عليه تفاقم الأزمة، التى قد تصل إلى حد الحروب المسلحة بين الدول. وفي ظل تعاقب وتعدد الأزمات الدولية من أزمات اقتصادية، وسياسية، وأمنية، وثقافية ... إلخ، والتي أوجبت ضرورة البحث فى آليات إدارة الأزمات المختلفة، والبحث فى التجارب الدولية الرائدة فى إدارة الأزمات. فإن إدارة الأزمات تعكس فاعلية النظام السياسى فى صنع واتخاذ وتنفيذ القرار، وهو ما جعل إدارة الأزمات أحد مؤشرات فاعلية واستقرار النظم السياسية.

فى هذا الإطار، تأتى هذه الدراسة للبحث فى دور المؤسسة فى إدارة الأزمات بفاعلية، لاسيما مؤسسة مجلس الأمن القومي. وتعطى هذه المؤسسة، منذ الوهلة الأولى، إنطبعا بكونها مؤسسة عسكرية، بيد أنها مؤسسة مدنية معنية بقضايا الأمن القومي من منظور شامل، بما يتضمنه من أمن اقتصادى، واجتماعى، وثقافى، وسياسى، وعسكرى ... إلخ. كما أنها تعد بيت الخبرة لدعم القرار السياسى وإدارة الأزمات بفاعلية.

ويتحليل تجارب الدول المتقدمة فى إدارة أزماتها المختلفة، سواء الداخلية أو الخارجية، توصلت الدراسة إلى أن الدول المتقدمة تنجح فى إدارة أزماتها الداخلية والخارجية نظرا لكونها قائمة على مؤسسات وليس أشخاص، وبالتالي فإن إدارة أزماتها تتم من خلال الاعتماد على مؤسسات علمية تضم صفوفة علماء المجتمع فى جميع التخصصات. ويأتى على قمة هذه المؤسسات مؤسسة مجلس الأمن القومي، مع حتمية وجود مؤسسة تمثل بيت خبرة للدولة، تضع الاستراتيجية العامة للدولة، وتشرف على تنفيذها، وتضع حدود وماهية المصلحة القومية للدولة، وتحدد مواطن التهديد الداخلية والخارجية لأمنها ومصالحها القومية، وآليات وأدوات مجابهة هذه التهديدات، كما ترسم السياسات الاستراتيجية لتعزيز مواطن القوة للدولة التى لا بد من استغلالها الاستغلال الأمثل للنهوض بمستوى الدولة، ولتحقيق أمنها ومصالحها القومية.

من هنا، تسعى الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيسى هو ما دور مجالس الأمن القومي فى إدارة الأزمات، لاسيما أزمات



* تجسيد مفاهيم الأمن القومي الأمريكي ومرتكزاته وأدواته وأهدافه:

أصبح مفهوم الأمن القومي يركز على اتجاهات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، معتمداً على التحولات العالمية الجارية. فقد سعت الولايات المتحدة إلى إيجاد خطط واستراتيجيات جديدة لدورها، ووضع تصورات لقضايا التسلح، وأنظمة الفضاء، والحرب الإلكترونية، والمتغيرات المناخية، فضلاً عن التحديات التي يواجهها الأمن القومي الأمريكي، ووضع صيغ وحل للنزاعات الدولية والإقليمية من أجل تحديد الخطط والبرامج ذات الطابع الاستراتيجي في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية، وكذلك الأدوار الاقتصادية الأمريكية في العالم، وصياغة الخطوط العامة للقرارات ذات الطابع الاستراتيجي، والعسكري، والاقتصادي، والسياسي، لاسيما بعد ظهور الفواعل من غير الدول. وتعد المهمة الرئيسية لمؤسسة مجلس الأمن القومي هي وضع رؤية الأمن القومي الأمريكي، وحدوده، ومرتكزاته، وأهدافه، بما يتضمن المرتكزات السياسية والاقتصادية، والعسكرية(٦).

* وضع استراتيجية الأمن القومي الأمريكي:

تقوم الاستراتيجية الراهنة للأمن القومي الأمريكي على عدة مرتكزات على النحو التالي:

الارتكاز الأول - حماية الوطن والشعب الأمريكي وطريقة الحياة الأمريكية: حيث تتناول الاستراتيجية التحديات والاتجاهات الرئيسية التي تؤثر في مكانة الولايات المتحدة في العالم، ومنها قوى المراجعة، مثل الصين وروسيا. وتتمثل أكبر التهديدات العابرة للحدود الوطنية في الإرهابيين الجهاديين الذين يستخدمون القسوة الوحشية لارتكاب القتل والقمع، بالإضافة إلى المنظمات الإجرامية العابرة للحدود التي تمرق المجتمعات بالمخدرات والعنف، وتضعف حلفاء أمريكا وشركائها من خلال إفساد المؤسسات الديمقراطية.

الارتكاز الثاني - تعزيز الرخاء الأمريكي: من خلال اقتصاد قوى يحمي الشعب الأمريكي، وستقوم الولايات المتحدة بتجديد الاقتصاد الأمريكي لمصلحة العمال والشركات الأمريكية، بحسبان أمراً ضرورياً لاستعادة قوتها الوطنية. ولن تتسامح الولايات المتحدة مع الانتهاكات التجارية المزمّنة، وستسعى إلى علاقات اقتصادية حرة وعادلة ومتبادلة.

الارتكاز الثالث - الحفاظ على السلام من خلال القوة: والذي سيضمن تعزيز وتجديد الولايات المتحدة السلام وردع الأعداء.

الارتكاز الرابع والأخير - الدفع قدماً بنفوذ الولايات المتحدة (الهيمنة): كقوة تقف إلى جانب (الخير) طوال تاريخها، وستستخدم نفوذها للنهوض بمصالحها وإفادة البشرية.

* **تقييم مجلس الأمن القومي لتنفيذ استراتيجية الأمن القومي الأمريكية:**

الأمريكية يختص بقضايا الأمن القومي والأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية مع مستشار الأمن القومي ومجلس وزراء الولايات المتحدة، وهو جزء من المكتب التنفيذي للولايات المتحدة(١).

ويعد مجلس الأمن القومي منظمة إدارية تابعة مباشرة لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية. فهذا المجلس له دور نصائحي، واستشاري، وتنسيقي، وأحياناً تحريضي فيما يتعلق بموضوعات السياسة الخارجية، والأمن القومي، والقضايا الاستراتيجية. فهو يلعب دوراً، أحياناً، يصل إلى حد الهيمنة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

ويحتل مجلس الأمن القومي الأمريكي مكانة جغرافية ومؤسسية رئيسية داخل السلطة التنفيذية. إذ يتضمن هيكل مجلس الأمن القومي الأمريكي أربعة مستويات رئيسية، أولاً: مستشار الأمن القومي. ثانياً: منتدى يضم المسؤولين الرئيسيين للسلطة التنفيذية في مجال السياسة الخارجية والأمن، خاصة وزير الدفاع، ورئيس أركان الجيش الأمريكي، ووزير الخارجية، ومديرة وكالة الاستخبارات المركزية وغيرهم(٢). ثالثاً: كذلك يضم مجلس الأمن القومي الأمريكي لجاناً متعلقة بعدد من الولايات تتكون من ممثلين متخصصين بكل مقاطعة. رابعاً وأخيراً: الفريق المعاون، ويقوم أعضاؤه بإدارة عمل المجلس بشكل يومي وتسيير المهام المختلفة. ويجتمع المجلس لمناقشة مسائل موضوعية واستراتيجية.

وتجدر الإشارة إلى أن ثمة عملية تجرى حالياً لإعادة هيكلة المجلس، بدأها مستشار الأمن القومي روبرت أوبراين، وتستهدف تقليص عدد موظفي المجلس، وزيادة فاعلية اللجان، فضلاً عن تعزيز دور المجلس في السياسة الخارجية الأمريكية(٣).

وقد ازدادت أهمية مجلس الأمن القومي الأمريكي، حتى أصبح عملياً المكان الذي يصدر منه الرئيس أوامره وتعليماته ويتخذ بعد ذلك قراره. وقام مجلس الأمن القومي الأمريكي بدمج العوامل العسكرية، والمدنية، والداخلية، والدولية في الأمن القومي، وذلك بضم الإمكانات المختلفة التي حددتها الإدارات المدنية والعسكرية، وكذلك الوكالات الحكومية المختلفة، علاوة على أنه يسمح للمنظمات العسكرية والمقاطعات والوكالات بأن تتعاون بفاعلية أكثر مع الموضوعات التي تنطوي على الأمن القومي(٤).

ولم يتم النص على وظيفة مستشار الأمن القومي في مجلس الأمن القومي، لكن رئيس الولايات المتحدة دوايت أيزنهاور هو الذي أنشأ الوظيفة في سنة ١٩٥٣، كي تصبح على رأس مجلس الأمن القومي شخصية تتجاوز سلطتها وظيفة السكرتير التنفيذي. وقد اتضح دور المستشار بالفعل تحت رئاسة جون كينيدي، والذي كان يشغله جورج بوندي(٥).

ب- دور المجلس في السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة بين عام ٢٠٠٠ و ٢٠٢٠:

يتناول هذا المحور دور مجلس الأمن القومي الأمريكي في صنع قرارات السياسة الخارجية وإدارة الأزمات في الفترة بين عام ٢٠٠٠ و ٢٠٢٠، والذي تجسد في:

الهدف من هذا التعيين كان رغبة أوباما في أن يساعده جونز على كسب ثقة المؤسسة العسكرية، وإعادة تحديثها، فضلا عن خبرة جونز في مجالات التعاون الأطلسي والعسكري، وقبوله لدى الأوروبيين، مما قد يساعد على تعزيز التعاون بين ضفتي الأطلسي مرة أخرى (١١).

* دراسة حالة: دور مجلس الأمن في مواجهة الإرهاب في الشرق الأوسط - اغتيال سليمانى

يعد "مجلس الأمن القومي الأمريكى" أحد أهم الأجهزة والمؤسسات السيادية الوطنية الأمريكية المعنية بالحفاظ على الأمن القومى الأمريكى. ويترأس المجلس الرئيس الأمريكى، ويتكون أعضاؤه من وزراء الخارجية، والمالية، والدفاع، ومساعد الرئيس لشؤون الأمن القومى، ومن مستشارين فى قطاعات معينة كالمستشار العسكرى، ويمثله رئيس قادة الأركان المشتركة، ومستشار الاستخبارات، ويمثله مدير الاستخبارات المركزية، وتوكل إليه العديد من المهام والأدوار بالغة التعقيد، من أهمها على الإطلاق فى الوقت الراهن دوره ومهامه فى التعاطى مع "أزمة الإرهاب" فى العديد من بقاع العالم، وعلى وجه الخصوص منطقة الشرق الأوسط، وعلى الوجه الأكثر خصوصية فى كل من العراق وسوريا (١٢).

يتجلى دور مجلس الأمن القومى الأمريكى كأحدى أهم وأبرز المؤسسات فى النظام السياسى الأمريكى التى تلعب دورا جليا فى العديد من ملفات السياسة الخارجية، ومنها ملف الإرهاب فى الشرق الأوسط. ويتضح الدور الأمريكى بجلاء فى مواجهة خطر وتمدد "داعش" فى العراق وسوريا. وفيما يلى عرض لملف أزمة تمدد وتصاعد نفوذ "داعش" فى العراق وسوريا، واستعراض لدور مجلس الأمن القومى الأمريكى فى إدارة هذه الأزمة (١٣).

حدد مجلس الأمن القومى الأمريكى عناصر استراتيجية الولايات المتحدة لمواجهة الإرهاب فى الشرق الأوسط (١٤). ولعب مجلس الأمن القومى الأمريكى دورا بارزا فى بلورة ووضع وصياغة الاستراتيجية الأمريكية فى مواجهة "داعش"، من خلال توفير جميع المعلومات والبيانات والإحصاءات اللازمة، وتقديم أوراق تقدير الموقف المتعلقة بمدى الوجود والتأثير لـ "داعش" فى العراق لاسيما فى الموصل، ومدى خطورة هذا التأثير فى المصالح القومية الأمريكية فى العراق ومنطقة الشرق الأوسط. وقد أسهم خبراء مجلس الأمن القومى الأمريكى فى صياغة الاستراتيجية القومية بالعراق وآليات التعامل مع "داعش".

وتمثل عملية اغتيال قاسم سليمانى، قائد فلق القدس بالحرس الثورى الإيراني، أحدث التطورات التى تعكس دورا محوريا لمجلس الأمن القومى الأمريكى، سواء من خلال التنسيق بين مؤسسات الإدارة المختلفة، أو من خلال الاجتماعات التى عقدها المجلس مع الرئيس ترامب. إذ قام المجلس بتنسيق الاتصالات بين الإدارات المختلفة، خاصة بين البيت الأبيض، ووزارتى الخارجية والدفاع، ووكالة الاستخبارات المركزية، لتحديد الخطط والبدائل للتعامل مع التهديدات الداخلية، بالإضافة إلى البدائل التى قدمها المجلس للرئيس ترامب حول

لقد توسع نفوذ مجلس الأمن القومى بعد انتهاء الحرب الباردة. فقد رفعت القيود الأساسية عن عملياتها، وتقلصت على أقل تقدير. وفى السنوات الخمس والأربعين الأولى من تأسيسه، كان كل قرار يتخذه المجلس تقريبا خاضعا لتأثير حسابات ردة فعل الاتحاد السوفيتى. أما بعد الحرب الباردة، فإن الولايات المتحدة كقوة أحادية لا تنقلها أعباء، مثل هذه الحسابات (٧).

وإذا كان بوش قد أكد طوال حملته الانتخابية، فى عام ٢٠٠٠، أنه سيقود سياسة خارجية متوازنة، فإن أحداث الحادى عشر من سبتمبر خلقت سياسة مغايرة، حيث تلقى الدعم غير المشروط من الرأى العام الأمريكى إثر الحرب ضد الإرهاب. لكن غزو العراق فى عام ٢٠٠٣ جعل هذا الدعم يتبخر. فى الوقت نفسه، فإن لجنة التحقيق حول أحداث ١١ سبتمبر أشارت بشكل واضح إلى العجز الخطير فى آلية القرار، وسوء الأداء للأجهزة المنظمة. ولهذا، أصبح هناك التحول بتحريك بيروقراطى حقيقى، وبنظام مجلس الأمن القومى الذى هو غير فاعل من أجل تطويق الأخطاء فى عملية صنع القرار، لأن هذا المجلس يبدو كأنه خاضع للتحزب، ولرغبات وطموحات بعض المستفيدين من صناع القرار (٨).

ومهما تكن النظرة للنظام الأمريكى، فإنه يتطلب من الرئيس خبرة فى الشؤون الخارجية، ولكن بوش كان قليل الاهتمام بالشؤون الخارجية. فى هذا المناخ السياسى، برزت كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومى. ومع هذا المركز الحيوى الذى احتلته رايس، الذى يعد أقرب إلى الرئيس الأمريكى من أسلافها الستة عشر الذين تقلدوا هذا المنصب، جهزت رايس نفسها لملء مركزها، حيث كانت تقضى (وفق تقديرها) ما بين ست وسبع ساعات يوميا إلى جانب الرئيس، وهى أيضا فرد غير رسمى من عائلة بوش، حيث أفردت لها حجرة خاصة فى كامب ديفيد تحل فيها ضيفة دائمة على أسرة بوش.

وتغير دور مجلس الأمن القومى تبعا للأوضاع والمتغيرات، إذ قل دور المجلس عما كان عليه، مع انتقال كوندوليزا رايس التكتيكية إلى وزارة الخارجية، وحل محلها مساعدها ستيفن هادلى. وأصبح بوش يفضل اللجوء إلى المداولة المباشرة مع أعضاء الوزارة دون المرور عبر جهاز مجلس الأمن القومى، ولذلك لا يجتمع المجلس نادرا إلا على مستوى مسئولى المرتبة الوزارية أو المعادلة لها (٩).

فى المقابل، كان الرئيس الأمريكى باراك أوباما ينوى إجراء إصلاحات شاملة ومتعددة لأجهزة الأمن القومى، ومنها: مجلس الأمن القومى عبر توسيع دائرته وعضويته، وزيادة سلطاته لوضع استراتيجيات لعدد كبير من القضايا الدولية والداخلية (١٠).

ويعد اختيار باراك أوباما فى الولاية الأولى لشخصية جيمس جونز اختياراً متوافقاً مع رؤيته للسياسة الخارجية، واتفقا على تكوين ما سموه (مجلس الأمن القومى للقرن الحادى والعشرين). ولعل هذا ما تبناه الرئيس باراك أوباما فى اختياره الجنرال جيمس جونز الذى قال عنه أوباما إنه سيأتى إلى مهمته بخبرة مزدوجة من الخدمة فى الجندية وكديبلوماسى، على أساس أن جونز هو أول عسكرى يتولى هذا المنصب منذ عام ١٩٨٧. ولعل



ويعد منصب رئيس الجمهورية هو أعلى منصب رسمي في الدولة بعد منصب القيادة، وهو المسئول عن تطبيق الدستور ورئاسة السلطة التنفيذية، باستثناء الشؤون التي ترتبط بالقيادة. وقد عرفها الدستور بأنها أعلى سلطة في البلاد بعد القيادة، وتحدث عنها الدستور في المادة ٢٠ "أن ينتخب الرئيس من قبل الشعب لأربع سنوات، ويحق له تولى الرئاسة بشكل متتال مرتين فقط".

لذا، ترى الباحثة أن رئيس الجمهورية الإيرانية يمثل بالأساس دورا بروتوكوليا في السياسة الخارجية كما سلف الذكر. إلا أنه يتضح من خلال متابعة وتحليل فترات الرئاسة الإيرانية، منذ بداية الثورة الإسلامية الإيرانية، أن حجم دور وتأثير الرئيس الإيراني في الممارسة الفعلية يختلف بشخصية الرئيس نفسه. فالمتتبع لشخصية الرئيس أحمدى نجاد وحجم الدور الذى لعبه في السياسة الخارجية الإيرانية، ومواجهته لإسرائيل والولايات المتحدة والغرب، يجد أنه يختلف عما خلفه الرئيس حسن روحانى.

٣- السلطة التشريعية:

تتألف السلطة التشريعية في النظام السياسي الإيراني من مجلسين، هما: مجلس الشورى الإسلامى، ومجلس صيانة الدستور.

٤- السلطة القضائية:

نص الدستور على استقلاليتها فى المواد من (١٥٦) إلى (١٧٤)، فلا تستطيع السلطة التشريعية الإيرانية، ولا السلطة التنفيذية عزل رئيس السلطة القضائية. وقد حدد الدستور صلاحيات القضاء الإيراني. وهناك ثلاثة أنواع للقضاء فى إيران، حيث يشمل القضاء العام، والقضاء الخاص، مثل محكمة الأسرة، ومحكمة الصحافة، والمحاكم العسكرية، ومحكمة رجال الدين. والنوع الثالث هو القضاء الثورى، ويعد قضاءً استثنائياً، ولم يضم إلى المنظومة القضائية الإيرانية إلا فى عام ١٩٩٤ (١٨).

ب- المؤسسات العابرة للسلطات وتأثيرها فى صنع واتخاذ السياسة الخارجية الإيرانية:

وهى تلك المؤسسات التى تتمكن من إطارها السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية فى تشكيل الوظائف، حيث تصعب نسبتها لإحدى السلطات، وهى:

* **مجمع تشخيص مصلحة النظام:** نشأ بقرار من الخمينى عام ١٩٨٨ بهدف الفصل فى النزاع بين مجلس الشورى الإسلامى ومجلس صيانة الدستور. ويعين مرشد الثورة أعضاء المجمع الدائمين والمتغيرين، إلا فيما يخص رؤساء السلطات الثلاث، فإنهم ينضمون إلى المجمع بشكل ألى بعد التعديل الجديد الخاص بقانون المجمع. ومدة المجمع خمس سنوات، ويلتحق بعض الأعضاء بشكل غير دائم إذا كانت المسائل المطروحة تتعلق بصلاحياتهم كبعض الوزراء (١٩).

* **مجلس الخبراء:** برزت فكرة إنشاء مجلس الخبراء مع بداية إعداد مسودات الدستور سنة ١٩٧٩. إذ رأى آية الله

كيفية التعامل مع الموقف، فضلا عن صياغة خطابات الرئيس بشأن الأزمة (١٥).

ثانياً- دور مجلس الأمن القومى الإيراني فى السياسة الخارجية الإيرانية فى الفترة بين عام ٢٠٠٠ و٢٠٢٠:

يتربك النظام الإيراني من عدة مؤسسات غير تقليدية فى الأنظمة السياسية، وهذا التركيب المعقد يستهدف إحكام قبضة رجال الدين على السلطة، لكن بصورة تبدو ديمقراطية فى ظاهرها. ويعتمد النظام السياسى فى طهران على دستور عام ١٩٧٩، حيث توجد عدة هيئات تؤثر فى السياسة الداخلية والخارجية، حيث إن النظام السياسى متعدد الأقطاب. وثمة قوى فاعلة عدة ترسم السياسات الإيرانية، يمكن أن يطلق عليها "مصادر اتخاذ القرار".

أ- أهم المؤسسات الرسمية المؤثرة فى النظام السياسى الإيراني وفى صنع السياسة الخارجية الإيرانية:

١- المرشد أو القائد أو الفقيه وصنع واتخاذ السياسة الخارجية الإيرانية:

هو أعلى سلطة ومقام فى النظام السياسى الإيراني، وصاحب القرار والصلاحيات الكبرى فى صنع السياسات الإيرانية، ومن ثم فى السياسة الخارجية الإيرانية. وينبع ذلك التأثير وحجم الدور من نظرية "ولاية الفقيه"، وهى نظرية سياسية شيعية حديثة أفسحت المجال لتولى رجال الدين الشيعة الحكم فى إيران. ويعد الخمينى أول من جسدها عمليا، بعد أن ألبسها لباس الدين. ووضح الخمينى تصوره لهذه النظرية قائلا: "إذا نجح شخص جدير ومتصف بصفى العلم بالقانون وبالعدالة فى إقامة الحكومة، وأصبح له ما كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم من الولاية بشأن إدارة المجتمع، وجبت طاعته على جميع الناس" (١٦).

ويستمر من يشغل منصب المرشد الأعلى مدى الحياة، فهو يمثل الإمام الغائب، لذا هو معصوم من الخطأ، حيث إن كل المؤسسات تآتمر بأمره، وكل الصلاحيات يمتلكها فى مواجهة جميع المؤسسات، ومنها رئيس الجمهورية (١٧). وقد أعطى الدستور سلطة وصلاحيات واسعة ومهمة للولى الفقيه، حيث إن السلطات الثلاث، التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، تعمل تحت إمرته، وله السلطة المطلقة على هذه السلطات (المادة ٥٧).

٢- السلطة التنفيذية الإيرانية وصنع واتخاذ السياسة الخارجية الإيرانية:

تتألف السلطة التنفيذية من:

* رئيس الجمهورية.

* نواب رئيس الجمهورية.

* الوزراء.

ج- دور مجلس الأمن القومي الإيراني في إدارة الملف النووي الإيراني في الفترة بين عام ٢٠٠٠ و ٢٠٢٠:

بالرغم من التزام المجلس في هذه القضية تحديداً بالخطوط والأهداف العامة التي وضعها له المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية، سواء في عهد حكومة الإصلاحيين أو في عهد المحافظين، فإن الأدوات التي استخدمها كل فريق لتحقيق تلك الأهداف اختلفت بحسب السياسة التي حاول انتهاجها، وكذلك بحسب الظروف الإقليمية والدولية التي أحاطت بيران(٢٢).

ففي فترة حكم الإصلاحيين التي بدأت منذ عام ١٩٧٧ حتى عام ٢٠٠٥، تم تعيين حجة الإسلام الدكتور حسن روحاني أمينا عاما للمجلس الأعلى للأمن القومي بسبب تطلعهم إلى الانفتاح على العالم في إطار سياسة "بناء الثقة ونبذ التوتر" التي انتهجها الرئيس محمد خاتمي، حيث ضغط الإصلاحيون من أجل توقيع البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في ديسمبر ٢٠٠٣، والذي كان يتيح لمفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام بجولات تفتيشية صارمة ومفاجئة على المنشآت النووية الإيرانية، إلى جانب وقف عمليات تخصيب اليورانيوم لإثبات حسن النية مع الغرب.

لكن مع وصول المحافظين إلى السلطة، بعد نجاحهم في انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية التي أجريت في عام ٢٠٠٥، والذي تزامن مع تطورات دولية عدة أهمها صعود اليمين المتشدد (المحافظون الجدد) في الولايات المتحدة الأمريكية، والاحتلال الأمريكي للعراق، وتساعد حدة التهديدات الدولية لإيران، فضلا عن فشل السياسة المرنة التي انتهجها الإصلاحيون في تجنب إيران انتهاج سياسة أكثر تشددا، رفض التيار المحافظ الضغوط الدولية التي تتعرض لها إيران، وانتقد سياسة الإصلاحيين، وأصر على استئناف عملية تخصيب اليورانيوم، وقد تم تعيين أحد كوادرها هذا الفريق، وهو (على لاريجاني) أمينا للمجلس.

لكن الملاحظ هنا أنه رغم سيطرة المحافظين على المجلس الأعلى للأمن القومي في هذه الفترة، فإن ذلك لم يحل دون نشوب خلافات بينهم، لاسيما بين أمين المجلس على لاريجاني، والرئيس أحمدى نجاد، بسبب سعي الأول إلى إيجاد هامش من الاستقلال لتحركاته في الملف النووي بالتنسيق المباشر مع المرشد الأعلى على خامنئي، ولكنه اصطدم برغبة الرئيس في تأكيد مركزية القرار في الحكومة(٢٣).

كما أن على لاريجاني أعرب في أكثر من مناسبة عن استيائه من تصرفات أحمدى نجاد، رئيس الجمهورية، ووزير الخارجية منوشهرمنقى، الذي تمت إقالته في ديسمبر ٢٠١٠، والذي عده غير مؤهل لتولى رئاسة الدبلوماسية الإيرانية في فترة حساسة تستدعي شخصيه سياسية ودبلوماسية محنكة وقادرة على مواجهة التحديات.

بسبب هذه الخلافات، قدم على لاريجاني استقالته أكثر من مرة من المجلس الأعلى للأمن القومي. إلا أن المرشد الأعلى على

الخميني أن يشكل مجلس خبراء يراجع مسودة الدستور، ثم يعرضها على الشعب في استفتاء عام. وانقسم رجال الثورة حول عدد أعضاء مجلس الخبراء إلى فريقين، تزعم الاتجاه الأول آية الله منتظري الذي نادى بأن يكون عدد أعضاء مجلس الخبراء مئتي عضو يمثلون جميع المناطق الإيرانية. في حين رأى الفريق الآخر تحت قيادة الخميني، وأغلبه من رجال الدين، أن تكون العضوية محصورة في عدد قليل، حتى يتمكن المجلس من مراجعة الدستور في فترة وجيزة ليعرضه في الاستفتاء العام بعد ذلك. وقد رجحت كفة الفريق الثاني، وانتخب سبعون عضواً لمجلس الخبراء قاموا بمراجعة مسودات الدستور، وطرحوه في استفتاء عام في يوم الثاني من ديسمبر لعام ١٩٧٩(٢٠).

* **مجلس الأمن القومي الإيراني:** يسمى أيضا المجلس الأعلى للأمن القومي، وهو مؤسسة تم تأسيسها في عام ١٩٨٩، منصوص عليه في دستور الجمهورية الإيرانية الإسلامية.

تأسس المجلس الأعلى للدفاع الوطني في العام الأول من الثورة الإيرانية الإسلامية، وتكون وقتذاك من سبعة أشخاص هم (رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ورئيس الأركان، والقائد العام لقوات الحرس الثوري، واثنان من مستشاري المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية). وبعد تعديل الدستور في عام ١٩٨٩، حدث تحول في وضع المجلس، إذ لم يتغير اسمه فقط ليصبح المجلس الأعلى للأمن القومي، بل توسعت صلاحياته فزاد عدد أعضائه.

ويمارس المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية دورا مهما في التأثير في صلاحيات أداء المجلس عبر صلاحياته الدستورية التي تمنحه حق تعيين سكرتير أو أمين المجلس، وتجعله متحكما في تحديد غالبية الأعضاء، علاوة على أن المرشد هو الجهة الوحيدة التي تمنح المجلس القدرة على تنفيذ القرارات التي يتخذها، إذ يشترط الدستور الإيراني موافقته على قرارات المجلس لتصبح سارية المفعول.

ويتألف أعضاء مجلس الأمن القومي الإيراني مما يلي:

* رؤساء ثلاث سلطات، هي (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية).

* رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

* رئيس منظمة التخطيط والميزانية.

* ممثلان عن المرشد يعينهما المرشد.

* وزراء الداخلية والخارجية والمالية.

* وزير الاستخبارات.

* أي وزير يتعلق عمله بمهام المجلس، وموظفون المناصب العليا بالجيش وقوات الحرس الثوري(٢١).

حسن روحاني رأى أن ذلك ليس ضروريا، حيث إنه سيفرض قيودا على بلاده. وشدد على أن الاتفاق ليس معاهدة دولية تتطلب تصديق البرلمان، مذكرا بأن المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني يمسك بالملف النووي منذ اندلاع شرارته (٢٦).

يبحث مجلس الأمن القومي في آليات لحماية الأسرار العسكرية، تحتّم حظر زيارات الأجانب (المنشآت العسكرية)، بذريعة التفتيش، وإجراء مقابلات مع العلماء النوويين، كما يجب منح اهتمام خاص للقدرة الصاروخية، ومساعدة الدول التي تحارب الإرهاب، وتلبية الاحتياجات العسكرية للدول الصديقة.

تعانى مؤسسة مجلس الأمن القومي الإيراني هيمنة المرشد، ورئيس الجمهورية الإيراني، مما يفقد المؤسسة استقلاليتها ومنهجية وموضوعية عملها، وهو ما كان الدافع لاستقالة بعض مستشاري مجلس الأمن القومي الإيراني، مثل على لاريجاني. إلا أن مجلس الأمن القومي الإيراني هو المسئول عن معظم الملفات الاستراتيجية الحيوية، ويكاد يكون إحدى أهم مؤسسات صياغة قرارات السياسة الخارجية في النظام الإيراني. كما أن مستوى أدائه في إدارة ملفات السياسة الخارجية الإيرانية يتغير من فترة لأخرى طبقا لتغيير الرؤى من فترة لأخرى للمرشد ورئيس الجمهورية، وهو ما لا يعكس ثباتا نسبيا في إدارة الملفات، مما يدل عليه استعراضنا بالتحليل لإدارة مجلس الأمن القومي الإيراني للملف النووي الإيراني، حيث الاختلاف الجذري في إدارة الملف في عهد الرئيس أحمدى نجاد الذي ذهب في عهده مجلس الأمن القومي لمزيد من التصعيد الحاد مع أطراف الأزمة. بينما في عهد الرئيس حسن روحاني، ذهب المجلس لإجراء مفاوضات، وتخفيف حدة الصراع.

لا يزال مجلس الأمن القومي الإيراني بحاجة لمزيد من الإجراءات الإصلاحية والتطويرية لتفعيل دوره، ومنها منح مزيد من الاستقلالية والحرية في الأداء لاسيما من تدخل المرشد ورئيس الجمهورية، ومزيد من الصلاحيات التي تجعل من توصياته أكثر إلزامية، ومن ثم أكثر تأثيرا.

ثالثا- دور مجلس الأمن القومي الإسرائيلي في السياسة الخارجية الإسرائيلية في الفترة بين عام ٢٠٠٠ و٢٠٢٠:

أ- نشأة وتطور دور مجلس الأمن القومي الإسرائيلي في السياسة الخارجية الإسرائيلية:

نظام الحكم في دولة إسرائيل برلماني ديمقراطي، العاصمة الرسمية المدعاة هي القدس المحتلة منذ عام ١٩٥٠، وتم ضم القدس الشرقية إليها عام ١٩٨١ بقرار من الكنيست. لا يوجد لدى دولة إسرائيل دستور رسمي مكتوب، وذلك حتى يتجنبوا الخلاف مع بعضهم بعضا حول الهوية العلمانية أو الدينية للدولة، وكذلك لتجنب تحديد حدود للدولة اليهودية، فهم لا يريدون تحديد حدودهم الآن نظرا لأطماعهم التوسعية.

تتمركز السلطات التنفيذية في يد رئيس الوزراء. أما رئيس الدولة، فهو منصب رمزي لا يملك سوى صلاحيات شكلية. هناك

خامنئي كان يرفضها باستمرار إلى أن تيقن من استحالة التعايش بين الرجلين على لاريجاني، أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، وأحمدى نجاد، رئيس الجمهورية الإيرانية، فقبل الاستقالة من على لاريجاني في النهاية ليتجه الأخير إلى مجلس الشورى الإسلامي، حيث انتخب عضوا في مدينة قم خلال انتخابات الدورة الثامنة، التي أجريت في مارس ٢٠٠٨، ثم اختير رئيسا لمجلس الشورى الإسلامي (٢٤).

بعد استقالة على لاريجاني من منصب أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، تولى سعيد جليلي المنصب. إلا أنه لا يتمتع بتلك الشخصية الدبلوماسية والحضور المتميز الذي كان يتمتع به سلفاه: على لاريجاني، وحسن الروحاني ويحظيان به. لذلك عدّ سعيد جليلي ممثلا عن الرئيس أحمدى نجاد في المحادثات الدولية، خاصة البرنامج النووي الإيراني، وليس مجرد مفاوض مستقل. بل إن البعض يرى أن الغرض من تعيينه في منصب أمين المجلس الأعلى للأمن القومي هو زيادة دور الرئيس أحمدى نجاد في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، لاسيما أزمة الملف النووي الإيراني، وتقوية معسكره، وتقليص احتمالات نشوب أي خلافات داخله قد تؤثر في القرار المتخذ في هذه القضية. ويبدو أن تجربة الرئيس أحمدى نجاد مع الأمين السابق للمجلس الأعلى للأمن القومي على لاريجاني دفعته إلى الإصرار على اختيار أحد رفاقه لتولى هذا المنصب الحساس.

منذ ذلك الوقت، انتهج المجلس الأعلى للأمن القومي سياسة متشددة تجاه أزمة الملف النووي، قامت على رفض الضغوط الغربية المفروضة على إيران، والإصرار على مواصلة عملية تخصيب اليورانيوم، بل ورفع نسبة التخصيب من ٣,٥٪ إلى ١٩,٧٥٪، الأمر الذي أدى إلى فرض مزيد من العقوبات على إيران، كان آخرها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٢٩ الذي صدر في يونيو ٢٠١٠، وفشل جولات التفاوض العديدة التي أجرتها إيران مع مجموعة (١+٥)، وهي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بجانب ألمانيا، لتسوية الأزمة وعدم خروج المبادرات التي طرحت في هذا السياق، مثل مبادرة (تبادل اليورانيوم) التي حكمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أكتوبر ٢٠٠٩، ثم طورتها تركيا، وإيران، والبرازيل في شكل اتفاق نووي ثلاثي في مايو ٢٠١٠، بنتائج تذكر، وهو الأمر الذي أدى إلى استمرار الأزمة دون حل.

رأس المجلس الأعلى للأمن القومي الرئيس حسن روحاني الذي نال موافقة خامنئي للتفاوض من أجل إنهاء المواجهة مع الغرب بشأن برنامج إيران النووي، ورحب بنتائج المفاوضات. لكن هناك متشككون ضمن أعضاء المجلس الإثنى عشر الآخرين، وبينهم شخصيات بارزة في الحكومة والمؤسسة الأمنية المتشددة (٢٥).

وصدق المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني على الاتفاق النووي المبرم بين طهران والدول الست. وجدير بالذكر أن مرشد الجمهورية الإسلامية في إيران على خامنئي أعلن مساندته تصديق البرلمان على الاتفاق، على الرغم من أن الرئيس الإيراني

معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي: هو معهد أبحاث إسرائيلي تابع لجامعة تل أبيب، مهمته التعامل في مجالات شؤون الأمن القومي، مثل الجيش، والشؤون الاستراتيجية، والصراع منخفض الحدة، والتوازن العسكري في الشرق الأوسط، والحرب الإلكترونية.

مجلس (هيئة) الأمن القومي الإسرائيلي: تم تأسيس مجلس الأمن الوطني الإسرائيلي (INSC) في عام ١٩٩٩، وهو مؤسسة تابعة للحكومة الإسرائيلية، تمثل مركز فكر وبيت خبرة للحكومة الإسرائيلية ومتخذ القرار، لأن قراراتها استشارية وليست إلزامية، وإن كان لآرائها واستشاراتها قوة وتأثير بالغ، لاسيما في الأزمات الأمنية، والخارجية والدبلوماسية (٢٨).

ويستمد مجلس الأمن القومي صلاحياته من الحكومة، ويعمل وفق التعليمات المباشرة لرئيس الحكومة. ويتبع رئيس مجلس الأمن القومي رئيس الحكومة مباشرة، كما يعمل مستشارا لرئيس الحكومة في قضايا الأمن القومي.

إلى جانب منصب رئيس الحكومة، هناك في الدول العادية منصبان مهمان في عملية صنع قرارات الأمن القومي، هما وزير الدفاع ووزير الخارجية، ولكن لا تحتل وزارة الخارجية في إسرائيل أهمية في عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي. ويعزى ذلك إلى أن علاقات إسرائيل الخارجية تخضع للأمن ومؤسسته. فمفهوم العلاقات الخارجية السائد بين النخب والرأي العام في إسرائيل هو مفهوم استقوائى أساسا، ويعطى أفضلية للحسابات الاستراتيجية على الحسابات الدبلوماسية.

ويعد مجلس الأمن القومي الإسرائيلي بمنزلة هيئة استشارية مركزية لرئيس الوزراء والحكومة بشأن قضايا الأمن القومي، ويستمد المجلس سلطته من الحكومة، ويعمل وفقا لتعليمات يصدرها رئيس مجلس الوزراء.

د- دور مجلس الأمن القومي الإسرائيلي في صفقة القرن للقضية الفلسطينية ٢٠٢٠:

يشير مصطلح "صفقة القرن" إلى الخطة التي وضعها الجنرال جيورا أيلاند مستشار الأمن القومي الإسرائيلي الأسبق. وقد صدرت الدراسة الأولى عن معهد واشنطن لدراسة الشرق الأدنى في عام ٢٠٠٨ تحت عنوان "إعادة التفكير في حل الدولتين". وفي عام ٢٠١٠، صدرت الدراسة الثانية عن مركز بيجين - السادات للدراسات الاستراتيجية تحت عنوان "بدائل إقليمية لحل الدولتين". ومنذ ذلك الوقت، تبنت مجلس الأمن الإسرائيلي استراتيجية لبلورة مشروع لخطة مستقبلية لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، حتى تولى دونالد ترامب الإدارة في البيت الأبيض، وتبنت الخطة التي اقترحها مجلس الأمن القومي الإسرائيلي مع إدخال تعديلات عليها (٢٩).

أكد تقرير للمحلل العسكري في صحيفة ידיعوت أحرونوت، أليكس فيشمان، أن رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو أبقى مجلس الأمن القومي خارج الصورة فيما يتعلق بصفقة القرن.

مجلس تشريعي واحد (البرلمان) منتخب يطلقون عليه الكنيست. يمتلك البرلمان صلاحيات تشريعية واسعة بجوار سلطات رقابية قوية على أداء الحكومة. عدد أعضاء البرلمان منذ إنشائه وحتى الآن ١٢٠ عضوا (٢٧).

أما فيما يتعلق بالسلطة القضائية في إسرائيل، فهي تتمتع بالاستقلال التام بموجب نص القانون الخاص بها. تتمتع بالاحترام العام، لأنها تمثل الإجماع السياسي، ويعيدة عن الصراعات الحزبية. تشكل محكمة العدل العليا قمة السلطات القضائية، وقضاتها يعينون مدى الحياة، وتضم تسعة قضاة، ومقرها القدس.

ب- النظام السياسي الإسرائيلي وعملية صنع قرارات الأمن القومي:

يتميز النظام السياسي في إسرائيل بكثرة الأحزاب السياسية، ويعدم تمكن أى حزب سياسى من الحصول على أغلبية في الكنيست منذ تأسيس إسرائيل وحتى اليوم، لأسباب تعود إلى طبيعة المجتمع الإسرائيلي المنقسم إلى مستوطنين، ومهاجرين، وكذلك إلى تبني إسرائيل نموذج نظام الانتخابات النسبي، وتدنى نسبة الحسم، الأمر الذى فتح الباب واسعا أمام الأحزاب الصغيرة والمتوسطة للحصول على تمثيل في الكنيست.

وينص قانون الأساس للحكومة، الذى سنّه الكنيست في عام ١٩٦٨، على أن الحكومة الإسرائيلية هي السلطة التنفيذية للدولة، وتقوم بمهامها بعد حصولها على ثقة الكنيست، وهي مسؤولة أمامه مسئولية جماعية، وتتألف من رئيس الحكومة ووزراء آخرين.

الجدير بالذكر أنه لا يوجد فى قانون الأساس للحكومة إشارة واضحة إلى عملية صنع القرارات التى تخص الأمن القومي. وهناك بند يتطرق بصورة غير مباشرة إلى هذه المسألة، حيث ينص هذا البند على أن "من صلاحية الحكومة العمل بمساعدة لجان وزارية دائمة أو مؤقتة فى مواضيع". وقد ارتبطت قرارات الأمن القومي الإسرائيلي بالأمر العسكرية المحاطة بطبيعتها بالسرية الشديدة، والمغروسة عميقا فى قيم المجتمع الإسرائيلي وثقافته، والمحصنة بعقوبات قانونية ضد كل من يخالفها.

ج- أهم مؤسسات صنع واتخاذ قرارات الأمن القومي الإسرائيلي:

تتعدد الجهات والمؤسسات المدنية التى تسهم فى صنع واتخاذ قرارات الأمن القومي الإسرائيلي، وهو سبب رئيسى للصراع والتنافس فيما بينهم، ومن هذه المؤسسات:

اللجنة الوزارية لشؤون الأمن فى إسرائيل: تألفت هذه اللجنة أول مرة عام ١٩٥٣، وكان اسمها لجنة الوزراء للشؤون الخارجية والأمن، وظلت سنوات طويلة هامشية وغير مهمة فى عملية صنع القرارات، حيث أصر رئيس الحكومة ووزير الدفاع حينئذ، دافيد بن جوريون، على عدم طرح قضايا الأمن على بساط بحثها.



رابعاً- واقع المجالس الثلاثة في دساتير دولها:

فيما يتعلق بماهية المؤسسة، فإن مجلس الأمن القومي الأمريكي هو مجلس تابع للرئاسة الأمريكية، يختص بقضايا الأمن القومي والأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية، وهو جزء من المكتب التنفيذي للولايات المتحدة، ويلعب دوراً نصائحيًا، واستشاريًا، وتنسيقياً، وأحياناً تحريضياً فيما يتعلق بموضوعات السياسة الخارجية، والأمن القومي، والقضايا الاستراتيجية. فهو يلعب دوراً، أحياناً، يصل إلى حد الهيمنة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. أنشئ بنص قرار الكونجرس بإنشاء مجلس الأمن القومي، الصادر في ٢٦ يونيو ١٩٤٧، والذي عدل في العاشر من أغسطس ١٩٤٩، وهو يمثل ثمرة المنافسة البيروقراطية، ورد فعل على التحديات الأمنية والسياسية المتعلقة بالحرب الباردة.

دستورياً، تتمتع مؤسسة مجلس الأمن القومي الأمريكي بمكانة مميزة، حيث إنها تلعب دوراً استشارياً مهماً في صنع واتخاذ القرار المتعلق بالسياسة الخارجية والأمن القومي. إلا أنه في الممارسة، تتوقف أهمية هذا الدور على عاملين، هما شخصية مستشار مجلس الوزراء وقربه من الرئيس الأمريكي، ورؤية وإدراك الرئيس الأمريكي لدور مجلس الأمن القومي وأهميته (٣٢).

وقد تمتعت مؤسسة مجلس الأمن القومي الأمريكي بتماسك مشهود طوال العقود السابقة منذ إنشائها، رغم ما مرت به المؤسسة من صراعات مع غيرها من المؤسسات لاسيما المؤسسات الأمنية والعسكرية، وعلى رأسها وزارة الدفاع وCIA، وإخفاقات في إدارة بعض الأزمات، مثل أزمة العراق وأفغانستان.

ويعزى سبب تماسك مؤسسة مجلس الأمن القومي الأمريكي إلى قدرتها العالية على التكيف مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية للنظام السياسي الأمريكي، وهو ما يتم تناوله بالتفصيل، حيث تم رصد وتحليل وسيطرة مجلس الأمن القومي على إدارة الأزمات، وفي التأثير في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، حال توافق مستشار مجلس الأمن القومي ومؤسسة الرئاسة لاسيما الرئيس الأمريكي، والعكس صحيح، وهو ما جعلها تتمتع بقدرة عالية من المرونة والتكيف مكنتها من التماسك والبقاء. علاوة على أنه منذ إنشاء مجلس الأمن القومي، لم يحدث أي تغيير وظيفي على المؤسسة، بل حافظت على تخصص عملها الوظيفي دون تدخل.

وتعد مؤسسة مجلس الأمن القومي الأمريكي في غاية التعقيد، فهي تضم لجاناً في مختلف التخصصات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وغيرها، وتتناول مختلف القضايا والأزمات المتعلقة بالأمن القومي، وبالتالي فهي مؤسسة في غاية التعقيد، حيث تعدد وتنوع وحدات المؤسسة، ثم تعدد وتنوع وظائفها.

ورغم كون مؤسسة مجلس الأمن القومي الأمريكي مؤسسة موضوعية وغير منحازة، فإن الواقع والممارسة، كما أوضحنا

فمجلس الأمن القومي الإسرائيلي تلقى تفاصيل حول الصفقة قبل ساعات معدودة فقط من علم الجمهور بها. وخلال السنوات التي تم خلالها نسج "صفقة القرن" بين أعوام ٢٠١٧ و٢٠١٩، وفقاً لفيشمان، التقى المبعوث الأمريكي، جيسون جرينبلات، ضابطاً إسرائيلياً واحداً، هو منسق أعمال الحكومة في المناطق المحتلة، يوفاف مردخاي، وعقد الاثنان خمسة لقاءات، استعرض خلالها مردخاي موضوعات تتعلق بالفلسطينيين. وعندما تم تسريح مردخاي من الجيش، استعان به جرينبلات كمستشار. وبهذا، بدأت وانتهت علاقة الجيش الإسرائيلي ومجلس الأمن القومي الإسرائيلي بالصفقة.

بالتالي، هناك دور سلبي لمجلس الأمن الإسرائيلي تجاه ملف "صفقة القرن"، وهو ما يعكس سياسة الحكومات الإسرائيلية المتتالية تجاه مجلس الأمن، عمداً نحو تهميش دوره مقابل تعزيز دور مؤسسة الجيش. وفي الواقع، فإنه منذ إقامة مجلس الأمن القومي، في عام ١٩٩٩، تجاهلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة واجبه المنصوص عليه في القانون المتعلق بهذا المجلس، وهو أن تشترك مجلس الأمن القومي في عملية اتخاذ القرارات الأمنية، وأن تراه جهة ذات وزن رئيسي في مجالات الأمن القومي. ليس هذا فحسب، وإنما أيضاً قام رؤساء الحكومات بكل شيء من أجل جعل مجلس الأمن القومي قزماً، ومن أجل عدم إشراكه في مسارات اتخاذ القرارات الرئيسية التي تتصل بأمن الدولة العام (٣٠).

يشار إلى أن مجلس الأمن القومي الإسرائيلي لم يلعب دوراً مهماً إلا في أزمات محدودة جداً، وأنه مؤسسة هامشية في النظام الإسرائيلي. إلا أن حرب لبنان عام ٢٠٠٦ أكدت مدى الحاجة لتطوير هذه المؤسسة من خلال الزيادة الكمية والكيفية في خبرات المجلس، ومنحه مخصصات مالية وامتيازات للعاملين به لمنعهم من التسرب من المؤسسة والاستقالة، ومنحه الكثير من الصلاحيات، واقترابه مكانياً من رئيس الوزراء لتفعيل دوره (٣١).

ولا تزال المؤسسات الأمنية تحجب المعلومات عن قصد عن مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، وهو ما يجعل المؤسسة غير قادرة على القيادة بدورها، وغير قادرة على أن تلعب الدور الاستشاري والداعم للقرار، إلى أن أصبحت الحكومة ورئيس الوزراء لا يعتمدان عليه، ولا توكل إليه أي أعمال، مما جعل المسؤولين الإسرائيليين يرونه مؤسسة أكلها الصداً مثلما عبر أكثر من مسئول إسرائيلي.

لا ترى الباحثة تطوراً فعلياً في الأمد القريب لدور مجلس الأمن القومي الإسرائيلي في صنع واتخاذ قرارات السياسة الخارجية والأمن القومي لاستمرار عسكرة النظام السياسي الإسرائيلي، وعدم الثقة في المؤسسات المدنية، وضرورة إجراء تطوير شامل بهيكل نظام الانتخاب والثقافة تجاه المؤسسة العسكرية المبالغ فيها وعدم التقدير والثقة بالمؤسسات المدنية، وهو ما لم يتوقع أن يتم على الأمد القصير أو المتوسط.

ورغم انعكاس ذلك في التناغم والتكيف والانسجام بين مؤسسة مجلس الأمن القومي الإيراني والقيادة و الرئاسة في إيران، فإنه فرغ المؤسسة من صفة حيوية، هي الحيادية والموضوعية في دعم القرار.

ويمتاز مجلس الأمن القومي الإيراني بشدة التعقيد لتعدد الاختصاصات والقضايا التي تقع تحت مسؤوليته. وما يزيد الأمر تعقيدا في الحالة الإيرانية هو كون مجلس الأمن القومي المسئول بشكل أساسي، ومن خلال صلاحيات محددة، عن أغلب القضايا الاستراتيجية، مما يزيد الأمر تعقيدا.

ولا مجال للشك في أن مؤسسة مجلس الأمن القومي الإيراني تعمل تحت سيطرة وهيمنة الولي الفقيه (المرشد) الذي يمارس دورا مهما في التأثير في صلاحيات أداء المجلس عبر صلاحياته الدستورية التي تمنحه حق تعيين سكرتير أو أمين المجلس، وتجعله متحكما في تحديد غالبية الأعضاء.

في المقابل، يعد مجلس الأمن القومي الإسرائيلي مؤسسة تابعة للحكومة الإسرائيلية، تمثل مركز فكر وبيت خبرة للحكومة الإسرائيلية ومتخذ القرار، لأن قراراتها استشارية وليست إلزامية، وإن كان لآرائها واستشاراتها قوة وتأثير بالغ، لاسيما في الأزمات الأمنية والدبلوماسية.

وقد جاءت نشأة مجلس الأمن القومي الإسرائيلي في ضوء التغيرات الإقليمية، حيث الحرب العراقية - الإيرانية، ومساعي العراق في بناء مفاعل نووي، لاسيما في ظل تضارب المصالح والصراعات بين المؤسسات المختلفة، وتراجع دور المؤسسات المدنية تجاه المؤسسات العسكرية، خاصة الجيش الإسرائيلي، وهو ما دفع قادة النظام السياسي الإسرائيلي وعلى رأسهم رئيس الوزراء للبحث في إيجاد توازن بين المؤسسات لدعم القرار.

قانونا، لم يمنح القانون أى صلاحيات لمؤسسة مجلس الأمن القومي تجاه المؤسسات الأخرى، لاسيما المؤسسات العسكرية. وعلى صعيد الممارسة، لم تتمتع المؤسسة حتى عام ٢٠٠٨ بدور ملحوظ، بل عانت، منذ تأسيسها حتى عام ٢٠٠٨ التهميش، حتى أقرت لجنة فينوجراد بضرورة تفعيل دور مجلس الأمن القومي الإسرائيلي لتجنب الأخطاء وسوء التقدير، وحتى تصبح هناك أصوات أخرى غير صوت المؤسسات العسكرية.

لم يشهد مجلس الأمن القومي الإسرائيلي تغييرات جوهرية منذ نشأته، سوى تغيير واحد، حيث تم إنشاؤه في عام ١٩٩٩، بينما صدر قانون بتعديل اسمه في عام ٢٠٠٨ من طاقم الأمن القومي إلى مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، وهو ما يعكس رؤية الدولة العبرية وأهمية المجلس من مجرد طاقم أو فريق عمل المؤسسة لها صلاحيات ودور فعال.

رغم احتدام التنافس بين مؤسسة مجلس الأمن القومي الإسرائيلي والمؤسسات العسكرية والأمنية في إسرائيل، لاسيما الجيش الإسرائيلي، وهو ما أدى إلى تهميش هذه المؤسسة وتراجع أدائها، فإن مؤسسة مجلس الأمن القومي الإسرائيلي

بالتفصيل، غالبا ما يكونان منحازين لآراء ووجهات نظر حتى أيديولوجية في كثير من الأوقات، وهو ما يفقدها أهم محددات وخصائص هذه المؤسسة.

بينما مجلس الأمن القومي الإيراني هو مؤسسة تنفيذية معنية بتنظيم كل ما يتعلق بالسياسات العامة للنظام السياسي الإيراني، وتنسيق الأنشطة السياسية، والأمنية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية في البلاد مع السياسات الدفاعية والأمنية العامة. كما يعد المجلس مصدرا للسياسة الخارجية، ومراقبا لتحركاتها ومواقفها. وقد تم تأسيس المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني عام ١٩٨٩، ومنصوص عليه في دستور الجمهورية الإيرانية الإسلامية، حيث إن الأحداث والتفاعلات الإقليمية والدولية للحرب العراقية - الإيرانية حتمت، من وجهة نظر متخذ القرار الإيراني، ضرورة وجود مؤسسة الأمن القومي الإيراني، حتى تلعب دورا منهجيا في جمع وتحليل المعلومات ودعم القرار، لاسيما قرارات السياسة الخارجية والأمن القومي. إلا أنه في الواقع، كان الهدف الرئيسي من تأسيس المجلس الأعلى للأمن القومي هو حماية الثورة الإيرانية ومبادئها ومصالحها، سواء في الداخل أو في الخارج (٣٣).

دستوريا، تتمتع مؤسسة المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني بأهمية، ويوزن نسبي مميز بين مؤسسات النظام السياسي الإيراني، حيث إن المجلس الأعلى للأمن القومي يمتلك صلاحية التصويت على قرارات الدولة المصيرية، بشكل يفوق بمراحل الصلاحيات الدستورية الممنوحة لمجلس الشورى الإسلامي، علاوة على أنه يدير بعض الملفات التي تمس الأمن القومي والمصالح العليا للدولة تحت إشراف مكتب المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وعلى رأسها الملف النووي الإيراني (٣٤).

وتتمتع مؤسسة المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني بتماسك عال، حتى في حالات اشتداد الصراع بين مستشار الأمن القومي ورئيس الجمهورية الإيرانية. ولم يشهد ذلك تهديدا لبقاء أو إحداث خلل وظيفي في المؤسسة، بل دائما ما ينتهي الصراع لمصلحة رئيس الجمهورية، لاسيما حال ارتفاع التوافق بين رئيس الجمهورية والمرشد، إذ ينتهي الصراع باستقالة مستشار الأمن القومي الإيراني. ورغم انعكاسات ذلك السلبية على مدى استقلالية وحرية المجلس، فإن له تأثيرا في مدى تماسك واستقرار المؤسسة.

كما تتمتع مؤسسة المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني بدرجة عالية من التكيف، وهو ما يعزى إلى الطاعة الكلية والدائمة لمجلس الأمن القومي الإيراني للولي الفقيه (المرشد) ورئيس الجمهورية الإيرانية، وهو ما يجعل المؤسسة تتمتع بتكيف مع البيئة الداخلية للنظام الإيراني. أما فيما يتعلق بالبيئة الخارجية، فإن مجلس الأمن القومي الإيراني يقوم بجمع المعلومات وتحليلها. غير أنه في الدعم والتوصية للقرار غالبا ما يتبنى وجهة نظر واتجاه النظام. إذا مال للتهدئة، وصى بها، وإذا اتجه لتصعيد الصراع وصى بها، وكذلك مع شرح الآليات والأدوات.

ومزيد من الدور والصلاحيات لمؤسسة مجلس الأمن القومي. ويرغم أن مؤسسة مجلس الأمن القومي، في أي نظام سياسي لا تخلو من الصراعات والمنافسات بينها وغيرها من المؤسسات، فإنها في الحالات الثلاث كانت تتمتع بدرجة عالية من التماسك والبقاء.

ونظرا لاحتدام الصراع بين مؤسسات مجلس الأمن القومي، كمؤسسة مدنية، ومؤسسات أمنية وعسكرية، فإن المؤسسة تحاول التكيف والمناورة والمرونة للبقاء والاستمرار. إلا أن هذا يتطلب أن يمتلك رئيس المجلس شخصية مميزة مرنة قادرة على التكيف مع الضغوط والصراعات للبقاء والاستمرار (٣٦).

أخيرا، ثمة مشكلة مشتركة في الحالات الثلاث، حيث يعاني مجلس الأمن القومي الحد من حريته واستقلاله في أدائه لدوره، إما لمصلحة المرشد، أو لرئيس الجمهورية، أو مؤسسات أخرى، مثل الحالة الإسرائيلية والمؤسسات العسكرية والأمنية.

خاتمة:

تناولت الدراسة عبر فصولها تحليلا للإطارين النظري والمفاهيمي للأمن القومي، وتطوره، ومحدداته، وخصائصه، ومقوماته، والسياسة الخارجية وإدارة الأزمات ومحدداتها وعناصرها، ومراحلها، وخصائصها، وكذلك العرض الشامل لسياق وملابسات نشأة مجالس الأمن القومي في النظم السياسية، وأهمية هذه المؤسسة ودورها، وحجم الصلاحيات التي تتمتع بها عبر النظم السياسية المختلفة. وقد تنوعت النظم السياسية التي تم عرضها خلال الدراسة بين النظام الرئاسي، ممثلا في النظام السياسي الأمريكي، والنظام البرلماني، ممثلا في النظام السياسي الإسرائيلي، والنظام الثيوقراطي، ممثلا في النظام السياسي الإيراني.

وقد تم التوصل إلى جملة من التوصيات على النحو التالي:

١- إن مؤسسة مجلس الأمن القومي هي مؤسسة مدنية، تقوم بمهام مدنية، وإن كانت للوهلة الأولى يغلب عليها طابع المؤسسة العسكرية، وتقوم بمهام عسكرية وأمنية.

٢- مؤسسة مجلس الأمن القومي هي مؤسسة تهدف بالأساس لتعزيز التنسيق الجيد بين المؤسسات والهيئات والوزارات الحكومية المختلفة بالأساس، وكذلك المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية، وذلك لتحقيق الأهداف والمصالح القومية المخطط لها.

٣- لذا، فمؤسسة مجلس الأمن القومي إحدى أهم المؤسسات حين يتم منحها الصلاحيات وتحديد دورها المتميز في أي نظام سياسي، لاسيما في ظل تبني الدولة ومنتخذي القرار لرؤية ومفهوم الأمن القومي في منظوره الشامل، أي الأمن القومي الذي يعادل التنمية. ولا يمكن التكهن بمستقبل مؤسسة مجلس الأمن القومي في أي نظام، لأنه يرتبط برؤية وإدراك النظام لأهمية ودور المؤسسة.

ظلت متماسكة، محاولة إيجاد فرصة مناسبة لإثبات أهميتها وضرورتها في أن تلعب دور رمانة الميزان بين السيطرة العسكرية ومحاولة السيطرة الدينية على القرار في إسرائيل، إلى أن جاءت الفرصة في حرب لبنان ٢٠٠٦، والتي أخطأت فيها المؤسسة العسكرية، ولم تهتم بتوصيات مجلس الأمن الإسرائيلي. لكنها لا تزال تعاني التهميش من قبل المؤسسات العسكرية التي تعدها مؤسسة لا تملك المعلومات الكافية وتنقصها الخبرة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها ولا على قراراتها وتوصياتها (٣٥).

خلاصة القول، ليس ثمة اختلافات جوهرية في ماهية وتبعية المؤسسة في أي من النظم السياسية الثلاثة، سواء النظام السياسي الأمريكي، أو الإسرائيلي، أو الإيراني، إذ اتفقت كلها على التالي:

أ- مؤسسة تنفيذية تابعة للسلطة التنفيذية. في النظم السياسية الرئاسية، تكون تابعة لرئيس الجمهورية، وفي النظم البرلمانية، تكون تابعة لرئيس الوزراء وفي النظام السياسي الإيراني كنموذج للنظم السياسية الدينية الأيديولوجية، تكون مؤسسة مجلس الأمن القومي تابعة لرئيس الجمهورية والمرشد، حيث إن السلطة التنفيذية برأسين، علما بأن للمرشد السيطرة على رئيس الجمهورية، مما يعكس ماهية مجلس الأمن القومي في النظم السياسية المختلفة، سواء رئاسية، أو برلمانية، أو ذات طابع أيديولوجي.

ب- من المتفق عليه أن مجالس الأمن القومي لها دور استشاري وليس إلزاميا. إلا أننا وجدنا في الحالة الإيرانية توسع صلاحيات مجلس الأمن إلى الإقرار بالقرارات، وإجراء المفاوضات، وتوقيع بعض البروتوكولات والمعاهدات. أيضا في الحالة الأمريكية، توسعت صلاحيات مجلس الأمن القومي ليجري مستشار الأمن القومي المفاوضات والمعاهدات، لكن ذلك يتوقف على شخصية مستشار الأمن القومي وخبراته وقربه من الرئيس.

وقد اختلفت المجالس الثلاثة في تشكيلها، وهو ما يعكس أن رؤية تشكيل مجالس الأمن القومي ترتبط برؤية النظام السياسي لدور وصلاحيات وطبيعة النظام السياسي الذي يعمل فيه مجلس الأمن القومي. وفيما يتعلق بالممارسة، فمؤسسة مجلس الأمن القومي في أي نظام سياسي تواجه العديد من الصراعات والمنافسات، لاسيما في ظل النظم السياسية التي تعاني هيمنة المؤسسات العسكرية أو الدينية فيصبح الصراع والمنافسة أشد. ويزداد وزن مؤسسة مجلس الأمن القومي عندما تمنح صلاحيات حقيقية فعالة في مواجهة غيرها من المؤسسات، وهو ما يتوقف على مدى إيمان النظام بأهمية دور مؤسسة مجلس الأمن القومي في صنع القرار.

من المتفق عليه، أيضا، في الحالات الثلاث أنه لم تكن هناك حالة من الرضا التام لدى الموظفين في مجالس الأمن القومي الثلاثة. فالشكوى كانت تتمثل في الرغبة في منح مزيد من الاستقلال والحرية في أداء عمل المؤسسة، ومزايا واضحة لهم،



٤- جميع مجالس الأمن القومي تعاني سيطرة السلطة التنفيذية عليها. في المقابل، فإن شخصية وحرفية وخبرة مستشار أى رئيس لمجلس للأمن القومي تلعب دوراً مهماً فى فاعلية دور مجلس الأمن القومي على اختلاف نوع النظم السياسية.

٥- التوافق الفكرى والعقائدى بين رئيس السلطة التنفيذية ومستشار الأمن القومي ينعكس بفاعلية على أداء مجلس الأمن القومي كما هو الحال بين الرئيس الأمريكى كارتر ومستشار الأمن القومي بريجنسكى، وكذلك يتجلى العكس عندما دبّ الخلاف بين الرئيس أحمدى نجاد وعلى لاريجاني، وهو ما أدى لاستقالة الأخير، وانعكس على تراجع أداء المجلس.

٦- مؤسسات مجلس الأمن القومي لا تزال مؤسسات مستحدثة، وهى لا تزال قيد التطوير فى التشكيل والصلاحيات والدور، حتى فى أقدام النظم التى استحدثت هذه المؤسسة كالنموذج الأمريكى.

٥- التوافق الفكرى والعقائدى بين رئيس السلطة التنفيذية ومستشار الأمن القومي ينعكس بفاعلية على أداء مجلس الأمن القومي كما هو الحال بين الرئيس الأمريكى كارتر ومستشار الأمن القومي بريجنسكى، وكذلك يتجلى العكس عندما دبّ الخلاف بين الرئيس أحمدى نجاد وعلى لاريجاني، وهو ما أدى لاستقالة الأخير، وانعكس على تراجع أداء المجلس.

٥- التوافق الفكرى والعقائدى بين رئيس السلطة التنفيذية ومستشار الأمن القومي ينعكس بفاعلية على أداء مجلس الأمن القومي كما هو الحال بين الرئيس الأمريكى كارتر ومستشار الأمن القومي بريجنسكى، وكذلك يتجلى العكس عندما دبّ الخلاف بين الرئيس أحمدى نجاد وعلى لاريجاني، وهو ما أدى لاستقالة الأخير، وانعكس على تراجع أداء المجلس.

الهوامش :

- ١- طارق الخوالده، تركيبة النظام السياسى الأمريكى، القاهرة: دارالسلام للطباعة والنشر، ٢٠٠٨، ص ١٨-٣٣.
- ٢- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٩، ص ١٠٠-١١٠.
- ٣- حسام إبراهيم، ضبط مؤسسى: كيف أدار مجلس الأمن القومي الأمريكى أزمة سليمانى؟، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، ١٥ يناير ٢٠٢٠، تاريخ الدخول ٥ فبراير ٢٠٢٠، <https://bit.ly/38P3huh>
- 4- Shane Scott, New Leaked Document Outlines U.S. Spending On Intelligence Agencies, The New York Time, تاريخ الدخول ٢٩ أغسطس ٢٠١٧: <https://bit.ly/38P3huh>
- ٥- خالد الأزعر، من يحكم الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة: دار المكتب العربى للمعارف، ٢٠٠٧، ص ٢٠-٣٣.
- 6- Caitlin Hayden "NSC Staff, the Name Is Back! So Long, NSS, (WhiteHouse.gov, February 10, 2014). Retrieved March 15, 2017. p.50.
- ٧- محمد الهزاط، الحرب الأمريكية البريطانية على العراق والشرعية الدولية، بيروت المستقبل العربى، السنة ٢٦، العدد ٢٩٢، يونيو ٢٠١٢، ص ٢٤-٢٨.
- ٨- المرجع السابق ذكره ص ٢٤-٢٨.
- ٩- جاسم يونس محمد الحريرى، تداعيات الاحتلال الأمريكى للعراق على الأمن الخليجى، مرجع سابق ذكره، ص ٢٤.
- 10- Frank Trager and Philip Kronenberg (eds.), National Security and American Society (Kansas: Kansas University press, 1973), pp. 35-36.
- 11- Miller, Steven E. The Iraq Experiment and US National Security, (Inform World, December 2006), pp. 17-50.
- 12- Jennifer Jacobs, Bannon Loses National Security Council Role in Trump Shakeup, Bloomberg. (April 5, 2017). Retrieved April 5, 2017.
- ١٣- حسن أبو طالب، المشكلة العراقية والنظام الإقليمى العربى، السياسة الدولية، العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٢٠-٢٨
- ١٤- إيمان محمود العيوطى، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإصلاح فى الشرق الأوسط: دراسة حالة العراق، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٣٣-٥٥.



- ١٥- حسام إبراهيم، توتر متصاعد: تداعيات مقتل "سليمانى" على التصعيد الأمريكى - الإيراني، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، يناير ٢٠٢٠.
- ١٦- نيفين مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ١٢-٢٠.
- ١٧- المرجع السابق ذكره، ص ٢٣.
- ١٨- أحمد مهابة، إيران بين التاج والعمامة، القاهرة: دار الحرية، ١٩٨٩، ص ٣٠-٣٥.
- ١٩- محمد صادق، الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية، بيروت: دار الجديد، ١٩٩٩، ص ٦٠-٧٠.
- ٢٠- باكينام الشرفاوى، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣، ص ٥٠-٨٠.
- ٢١- محمد خاتمي، المشهد الثقافى فى إيران: مخاوف وآمال، بيروت، دار الجديد ١٩٩٧، ص ٥٠-٥٩.
- ٢٢- محمد السعيد إدريس، إيران وصراع الدرع الصاروخى بين بوش وبوتن، مختارات إيرانية، العدد ٨٤، يوليو ٢٠٠٧، ص ١.
- ٢٣- على الغالب، القدرات الإيرانية العسكرية التقليدية، دراسات خاصة لموسوعة الرشيد ٢٠٠٢، ص ٢.
- 24- Gawdat Bahgat, Nuclear Proliferation, the Islamic Republic of Iran, (Iranian Studies Journal Volume 39, N3, September 2006). pp. 22-28.
- ٢٥- جيرالد جرين، إيران وأمن الخليج فى القرن الحادى والعشرين، (القاهرة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ١٩٩٨ ص ١٢-٢٧).
- ٢٦- ليونيد الكسندر وفتش، مناورات روسية فى الملف النووى الإيراني، شبكة الأخبار العربية عن صحيفة البيان الإماراتية، ١٣ مارس ٢٠٠٨، ص ١٠.
- ٢٧- أمنية محمد أحمد محمد سالم، دور الجيش الإسرائيلى فى النظام السياسى الإسرائيلى فى الفترة من عام ٢٠٠٠-٢٠١١، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١، ص ١٧٨-٢٠٠.
- 28- Nikitina, Galina, the State of Israel, (Moscow, Progress Publisher, 2012).pp. 20-33.
- ٢٩- أمنية محمد أحمد محمد سالم، دور الجيش الإسرائيلى فى النظام السياسى الإسرائيلى فى الفترة من عام ٢٠٠٠-٢٠١١، مرجع سابق ذكره، ص ١٧٨-٢٠٠.
- ٣٠- المرجع السابق ذكره، ص ٧٧.
- 31- Orr, A, Israel: Politics, Myths and Identity, London, Pluto Press, 1999, pp. 12-17.
- ٣٢- جيف سيمونزد، عراق المستقبل: السياسة الأمريكية فى إعادة تشكيل الشرق الأوسط، بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٤، ص ٧٧-٨٩.
- ٣٣- أحمد فؤاد رسلان، مفهوم الأمن القومى: دراسة فى النظرية السياسية مع تطبيق ميدانى على المجتمع المصرى المعاصر، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٦-١٩.
- ٣٤- جيرالد جرين، إيران وأمن الخليج فى القرن الحادى والعشرين، مرجع سبق ذكره ص ٢٠-٣٣.
- ٣٥- جيف سيمونزد، عراق المستقبل: السياسة الأمريكية فى إعادة تشكيل الشرق الأوسط، مرجع سابق ذكره، ص ٣٣-٥٥.
- ٣٦- حسام إبراهيم، مسارات محتملة: فرص نجاح خطة السلام الأمريكية فى الشرق الأوسط، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٣٠ يناير، ٢٠٢٠، ص ٧٧-٨٩.